إضاءات على بعض التجارب العالمية فيتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د.بوقموم محمد&أ. معيزي جزيرة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة قالمة

1) مدخل

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قضية هامة تشغل الدوائر الاقتصادية، وتبرز بين الحين و الأخر على الساحة الاقتصادية لتثير الجدل و النقاش حول سبل النهوض بها وأفضل الطرق لدعمها نظرا لما يمكن أن تقدمه للاقتصاد الوطني من إضافات باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك بوضوح في مساهمتها الفاعلة في التشغيل، دفع عجلة الإنتاج و مساندتها للمؤسسات الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية و الخدمات الضرورية، فضلا عن هيكلتها الخفيفة و المرنة و قدرتها على التلاؤم السريع في تحقيق فوائد أكبر من الانفتاح العالمي القائم، فالشواهد التاريخية تؤكد قدرة هذه المؤسسات على تحقيق التنمية المنشودة إن هيئ لها المناخ الملائم و التمويل اللازم و حظيت بالعناية الكافية من أطر قانونية وتشريعية، ومنحت الفرصة لإثبات وجودها.

إذ يلاحظ أن العديد من الدول نجحت في الاستفادة من مزايا هذه المؤسسات عن طريق تبنيها لهذه السياسات على المستوى الوطني كأحد و سائل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مع العلم أن نجاح هذه التجارب لا يقترن بالتقدم الاقتصادي للدولة، حيث هناك دولا نامية لعبت فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا رياديا في حل العديد من مشكلاتها، وعلى الرغم من الأهمية المتنامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في علاج الإختلالات الهيكلية لقطاعات الدول المختلفة فإنه يلاحظ آن لكل دولة من دول العالم المتقدم والنامي نظرة إلى هذه المؤسسات بمنظور خاص سواء من حيث المفهوم و الأطر التشريعية و طرق التمويل و تقييم الأداء.

ضمن هذا السياق تسعى هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على بعضالتجارب الدولية الرائدة في مجال تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإطلاع على البرامج و الهيئات الداعمة لها، وذلك للاسترشاد بها و تبيان فرص الإفادة منها وقد ركزنا في ذلك على عينة من تجارب بعض الدول المتقدمة و كذا الدول النامية على السواء، من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي:فيما تتمثل أساليب و سياسات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل من الدول المتقدمة و النامية؟

تستخدم هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وتستمد معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما:

أ) مصادر ثانوية: تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

ب) مصادر أولية: تتمثل في جمع البيانات من واقع النشريات والدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية

ونظرا لأهمية البحث ، فقد ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور :

حيث شمل **المحور الأول** تجارب بعض الدول المتقدمة، في حين استعرض **المحور الثاني** تجارب بعض الدول النامية، أما **المحور الثالث**، فخصص للدروس المستقاة من التجارب السابقة.

المحور الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة

1.1. التجربة الإيطالية

تعد التجربة الايطالية من أهم التجارب العالمية التي أكدت أن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة، وإنما يتأتى من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هذه الأخيرة استطاعت بدورها أن تصبح من كبريات الشركات العالمية المصدرة للعديد من السلع ذات الجودة العالية خاصة في مجال السلع الغذائية و الآلات الزراعية.

1.1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيطاليا: تعتمد إيطاليا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التعريف المعمول به من طرف الاتحاد الأوربي الذي كان موضوع التوصية رقم 96/280/CE لجميع الدول الأعضاء، وقد ميز بين المؤسسات بالتركيز على معيار عدد العمال، الاستقلالية ،رقم الأعمال و الحصيلة السنوية، وبتاريخ 06 ماي 2003 اعتمد الاتحاد الأوربي تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يركز بموجب التوصية رقم 2003/361/CE، على معيار الحجم و طبيعة العلاقات مع المؤسسات الأخرى ، وقد دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005[1] و الجدول التالي يوضح تعريف يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لتوصية اللجنة الأوربية رقم2003/361/CE

المؤسسة	حجم العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية	درجة الاستقلالية
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 02 مليون أورو	أقل من 02 مليون أورو	لايمتلك رأسمالها أو حق التصويت بمقدار25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات
المؤسسة الصغيرة	من 10إلى49	أقل من 10مليون أورو	أقل من 10مليون أورو	
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 249	أقل من 50مليون أورو	أقل من 43مليون أورو	

Source: http://www.cases.lu

POGGI Sébastien(2005), **Analyse de la structuration économique des PME et TPE au Luxembourg** ; p 09

2.1.1. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيطاليا و مميزاتها

تشير الإحصائيات المستقاة من تقارير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا لسنة 2004 أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ايطاليا تشكل ما نسبته 97.7%من مجموع المؤسسات العاملة، وتوظف ما يقارب 59%من حجم القوى العاملة، بمساهمة تقدر 49.5%من الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات تقارب 47% من مجموع الصادرات الإيطالية مع العلم وأن المؤسسات الصغيرة وحدها تشغل 73.6%من مجموع السكان. و الجدير بالذكر أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيطاليا تنشط في قطاع الصناعات التحويلية، إذ وفقا لبيانات معهد الإحصاء الوطني الإيطالي لسنتي 1996 و 1997 فإن مؤسسات الصناعات التحويلية الصغيرة تمثل 15.7% من

مجموع عدد المؤسسات المقدرة بـ 3521754 مؤسسة عاملة في إيطاليا، و تشغل ما يقارب 35.4%من مجوع العاملين المقدر عددهم بـ 13.8 مليون عامل ، ليرتفع بذلك عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع إلى 452603 مؤسسة سنة 1997 بنسبة مساهمة 23.3%في القيمة المضافة بالأسعار الثابتة[2].

أما على الصعيد المصرفي فهناك تحسن في إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمويل لعدة أسباب منها توحد القطاع المصرفي استباقا لتكامل بلدان أوربا، فضلا عن اشتداد المنافسة الذي أدى إلى تحسن فرص الحصول على القروض المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى إنشاء سوق جديدة عام 1999 التي تتعامل مع الشركات سريعة النمو و العالية التكنولوجيا بهدف تسهيل الحصول على التمويل السهمي، ليليها سنة 2001 انطلاق العمل ببرنامج Star في البورصة المركزية و يضم المؤسسات الصغيرة و يبلغ رأسمالها السوقي 800 مليون أورو.

إن أهم السمات المميزة للتجربة الإيطالية تتمثل فيما يلي[3]:

- ✓ إنشاء التجمعات الصناعيةإذ ويوجد بإيطاليا نحو 200 منطقة صناعية يعمل بها ما يعادل 2.2 مليون شخص و تشمل كافة الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ تميز التجمعات الصناعية الإيطالية عن نظيرتها الأوربية، حيث يتم في إطار المنطقة الصناعية الواحدة تصنيع كافة مكونات السلعة الواحدة، كما تشترك هذه المؤسسات في تجميع و نشر المعلومات حول التقنيات و طرق الإنتاج الجديدة و الاستفادة من خدمات المرافق المشتركة.
- ✓ إسهام الشركة الأم في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إقامة علاقات أفقية معها، كما تعهد إليها بمراحل هامة من دورة التصنيع.
- ✓ إنشاء معاهد وفروع متخصصة للتدريب بمشاركة وزارة التجارة الإيطالية، لاسيما في مناطق التجمعات الصناعية الكبرى و مهمتها إعادة التأهيل الفني و إعداد العمالة الماهرة.

3.1.1.الهيئات الداعمة و البرامج التنموية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمكن هذه الهيئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية من الاستفادة من سياسات وبرامج الحكومة بزيادة إمكانيات فرص حصولها على الأموال ،وتتولى هذه العملية هيئات رسمية وشبه رسمية

أولا)الهيئات الرسمية وشبه الرسمية وتتمثل:

- ✓ وزارة الصناعة:مهمتها وضع المعايير الحكومية من اجل تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية المختصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة على حد سواء، بالإضافة إلى تنسيق الأنشطة الاقتصادية الوطنية في كل من الصناعة والأعمال الحرفية، كما تسعى إلى توفير المساعدات المالية من اجل شراء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج و تنفيذ الأبحاث اللازمة للتطوير و الابتكار.

- ✓ وزارة الجامعات والبحث العلمي: تسعى إلى دعم الأبحاث العلمية و التطبيقية و تطوير وسائل الإنتاج و تحسين الجودة
- ✓ وزارة التجارة الخارجية: تهدف إلى تعزيز المعلومات عن جميع شركات التصدير وتمويله.....الخ
- ✓ مؤسسة مديو كريدية سنترالية Mediocredit:أنشئت سنة1952هدفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وتعزيز قدراتها التصديرية[4].
- ✓ المؤسسة المالية للتنمية وتعزيز المؤسسات الإيطالية خارج البلاد: أنشئت سنة 1991 تهدف إلى دعم أصحاب المؤسسات ورجال الأعمال في مجال الصادرات والاستثمارات الخارجية والمشاركة في المناقصات الدولية.
- ✓ معهد التطوير الصناعي: يزود المؤسسات الصغيرة بمعلومات حول الحوافز المالية.
- ✓ المعهد الوطني للتجارة الخارجية
- ✓ الاتحاد الايطالي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة
- ✓ غرفة التجارة الايطالية

ثانيا)منشات الدعم الأوربي:نذكر منها مايلي:

- ➢ **الصندوق الأوربي للاستثمار**: يعمل كشركة بين القطاع العام والخاص ويقدم الدعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة ونموها وتطويرها بواسطة أموال رأس المال المخاطر ويضمن وسائل تسهيل حصولها على الديون.
- ➢ **مركز المعلومات الأوربية**[5]:له العديد من المكاتب والمنتشرة في 37 دولة تقديم المساعدة من اجل تطوير فرص الأعمال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى إعطاء معلومات عن تمويل المشاريع الاستثمارية طبقا للقوانين الأوربية.

والجدير بالذكر أنه على الصعيد الايطالي هناك 93 حافزا يغطي جميع القطاعات والمنشآت 52 منها يتعلق بالهبات، و18 خاص بتسيير القروض فيما تعالج خمسة منها الضمانات وخمسة للخصم الضريبي والباقي تمويل مشترك مع الاتحاد الأوروبي ،وخلال الفترة (1997-2000) كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أول المؤسسات التي استفادت من مجموع المنح الموافق عليها حيث تلقت المؤسسات الصغيرة 44%من مجموع المنح و المؤسسات المتوسطة21.5%من مجموعها[6].

ثالثا) برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ايطاليا

يستحدث برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها ويتابع عملها وتراقبها مؤسسات عامة وشبه عامة ومؤسسات مهنية وخاصة حيث أتاحت إزالة الضوابط والتطورات في الجهاز المصرفي توفر مصادر جديدة للمؤسسات الصغيرة الايطالية وهي تشمل وسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أ)**الوسائل المباشرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:ويتضمن الأشكال التالية:

- **بيع الديون**[å]: هو من أشكال التمويل قصير الأجل ويقصد به بيع شركة ما الحسابات المستحقة بخصم كمشتري أو مصرف أو شركة مالية ،ولهذا النوع مزايا عدة منها: أن المقترض لا يتكبد أي زيادة في الدين على اعتبار إن هذه العملية تصنف كبيع للحسابات المستحقة، إضافة إلى الحصول على السيولة خلال فترة قصيرة[7].
- **تمويل شراء أو استئجار الآلات والأجهزة:** هو من أشكال التمويل الطويل والمتوسط الأجل، وقد مثلت تسهيلات الإيجار ما يعادل 11% من مجموع التسهيلات المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 1998و1999 على التوالي.
- **القروض المسيرة:** من أشكال التمويل متوسط الأجل ويتصل بنشاطات البحث والتنمية والابتكار، التصدير والتمويل، وتقدم هذه التسهيلات بموجب قوانين تسنها وزارة الصناعة، التجارة الخارجية، العلوم والبحث التكنولوجي، وزارات الخارجية والبنوك المخصصة لذلك أهمها بنك mediocredito.
- **ضمانات سلف التصدير**، وتختص بهذه العملية مؤسسة خدمات ضمان التجارة الخارجية والشركة الايطالية للمؤسسات المختلطة في الخارج.
- **رأسمال المخاطر**: يوفر هذا النوع من التمويل جميع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية، خلال مراحل تطورها و هو الأنسب بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على الابتكار و التكنولوجيات الحديثة. وحسب الاتحاد الأوربي للمستثمرين و المؤسسين في رأسمال المخاطر(I.A.I.I.R.C فإن عدد المؤسسات الممولة بهذه الطريقة تقدر نسبتها بـ97%من مجموع المؤسسات لسنة1998و1999.

ب)وسائل التمويل غير المباشر: وتشتمل على:

- **الضمانات**: ولها دور في تخفيض أو إزالة الحاجة إلى الرهن الذي تطلبه البنوك أو المؤسسات المالية عادة.
- **الحوافز الضريبية**: وتتمثل في الإعفاءات الضريبية المؤقتة ، الخصم الضريبي، و تخفيض الضمان الاجتماعي و دعم الأجور و كل هذه الأنواع تستخدم على نطاق واسع لتسهيل العمالة و التنمية الاقتصادية والنمو.

كما يطبق حاليا بإيطاليا نظام ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعمول به من طرف الاتحاد الأوربي منذ سنة 1993، و يهدف إلى توفير القروض المالية للمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة، وتسهيل إجراءات الحصول عليها و تتراوح نسبة الضمان مابين 55% و 85%من مجموع القروض لمدة قد تصل إلى07 سنوات، مع فترة سماح قدرها 09 أشهر، ويخضع هذا البرنامج لإدارة الحكومة الإيطالية تحت إشراف هيئة خاصة تعمل على التنسيق مع المصارف و المؤسسات المالية المانحة للتمويل[8].

---

* بيع الديون نوعان: الأول بيع مع حق الرجوع و بموجبه يبقى الزبون مسؤولا عن أي مبلغ لا يستطيع المشتري تحصيله، أما الثاني بلا حق الرجوع، و تنتقل بموجبه المجازفة للمشتري.

2.1.التجربة اليابانية

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النواة الأساسية لنمو وقوة الاقتصاد الياباني، فبالإضافة إلى تعدد الأنشطة التي تعمل بها و توفيرها للعديد من فرص العمل، فإن لها دور ريادي في الابتكار و خلق صناعات جديدة و تشجيع المنافسة، مما يؤدي إلى زيادة و تحسين جودة منتجاتها و بالتالي دعم تنافسيتها على الصعيدين المحلي و العالمي، كما انها تساعد على دعم وإحياء الحركة الاقتصادية في المناطق المختلفة.

1.2.1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان: تم تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان من خلال القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 1963 (Small and Medium Entreprise basic Law)، الذي يعد دستورا موجها للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات، وتقليص الفجوة بينها و بين المؤسسات الكبيرة، و قد تم تعديل هذا القانون في 03ديسمبر1999 بهدف وضع سياسة لتطوير و تنمية قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق تنمية للاقتصاد الياباني وقد عرف هذا القانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني[9]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال
صناعة قطاعات أخرى	300 عامل أو أقل	300 مليون ين ياباني أو أقل
مبيعات بالجملة	100 عامل أو أقل	100 مليون ين ياباني أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين ياباني أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 مليون ين ياباني أو أقل

المصدر: النسور جاسر عبد الرزاق(2006)، **المنشأة الصغيرة ...الواقع و التجارب و معطيات الظروف الراهنة**، ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، يومي 17-18أفريل، جامعة الشلف ص 04.

2.2.1. واقع و أنماط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

لقد حاولت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان خلال فترة السبعينات تطوير إمكانياتها الفنية و نظم المعلومات بها لمواجه النمو في السوق الدولي وكذا السوق المحلية نتيجة لزيادة الطلب الاستهلاكي، و ارتفاع معدلات دوران الطلب، وتشير الدراسات حول هذه المؤسسات في اليابان إلى أن هذه الأخيرة تشكل ما نسبته 99% من مجموع المؤسسات، منها 99.5%مؤسسات عاملة في المجال الصناعي ، و تستوعب هذه المؤسسات ما يقدر بـ84.4% القوى العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، منها 73.8%ينشطون في المجال الصناعي، ويتنامى دور هذه المؤسسات في دعم التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى حيث تساهم في توفير الاحتياجات الصناعة المعدنية بنسبة 72%، و الهندسية بنسبة 76% ، و في مجال صناعة الملابس تساهم بنسبة 79.6%، أما فيما يخص مجال صناعة السيارات فهذه المؤسسات تمثل ما نسبته 60% و 45% من مجموع موردي مستلزمات شركة ميتسوبيشي و

نيسان على التوالي، الأمر الذي يفسر نسبة إسهامها في مجموع الإنتاج الصناعي الياباني و المقدر بـ52%، كما إنها تساهم بفعالية في التصدير إذ توفر منتجات وسيطة بنسبة 20% من صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، و يبلغ حجم إسهامها في الصادرات الصناعية بنسبة 51.8%[10].

تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان أنماطا عديدة يمكن تبيانها فيمايلي:

- **التجمعات و الشبكات الصناعية العنقودية**[11].
- **المتخصصون**
- **شركات الإدارة المبتكرة**
- **المشروعات الدولية**

● **التعاقد من الباطن:** تتميز تجربة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان عن غيرها بالدور التكنولوجي الرائد الذي تعليه المؤسسات الكبرى إزاء هذه المؤسسات، حيث تتضح وثاقة الصلة بين هذين النوعين مما يهيأ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأسواق و التكنولوجيا و رؤوس الأموال التي تحتاج إليها، وقد أسهمت طبيعة النظام الصناعي الياباني ذات الهامش التنافسي في ضمان قيام المؤسسات الكبرى بدورها المنوط من خلال إمداد المتعاقدين الفرعيين بالمعارف والتكنولوجيا و الدعم الإداري و المالي اللازم وكذا فرص إتباع المعايير الرفيعة و مراقبة الجودة. و تشير الدراسة المعدة من طرف البنك التعاوني المركزي للتجارة و الصناعة اليابانية إلى أن 49% من المنشآت المتعاقدة من الباطن أدخلت واستخدمت ما يسمى بالأجهزة الميغاترونيك Mechatronic وأن 36%أدخلت أجهزة عاملة بأنظمة التحكم الرقمي، و15% تستخدم الإنسان الآلي الصناعي[12].

3.2.1.الهيئات و السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان

انتهجت الحكومة اليابانية سياسة وطنية تستهدف توفير كافة المساعدات الفنية والتمويلية،والإدارية وحتى التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضعها في مجمع عنقودي يربط بين المصلحة الخاصة لتلك المؤسسات والمصلحة العامة للدولة، وقد حرصت اليابان في إطار اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وضع منهج متكامل لدعم هذه المؤسسات ارتكز على المحاور التالية:

أولا) أنظمة الدعم التمويلي: تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان بتعدد مصادر التمويل أهمها:

- **البنوك التجارية:** تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتشمل هذه البنوك بنوك المدينة و البنوك المحلية وبنوك الائتمان و الإقراض طويل الأجل.
- **الهيئة القومية للتمويل:** أنشأت سنة 1949 **و**تضم هيئات حكومية تمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لديه فروع منتشرة في مناطق عديدة من اليابان وهذه الهيئات هي:
- **هيئة تمويل المشروعات الصغيرة:** أنشأت سنة 1953 ويقدم قروض طويلة الأجل لا سيما لأغراض التجديد

- **بنك** Shokochukin
- **نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** و يملك 52 فرعا منتشرا في مناطق مختلفة من اليابان، و يبين هذا النظام حرص الحكومة اليابانية على توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ويقوم هذا النظام على أساس ضمان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى هيئات التمويل التي تمولها، كما تقوم بإجراء دراسات الجدوى للمؤسسات الطالبة للتمويل، وبمقتضى هذا النظام فإن هذه الهيئات تقوم بالسداد نيابة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إن تحصل على ما دفعته من المؤسسات عندما تسمح أوضاعها المالية بذلك، كما تقوم هذه الهيئة بإجراء دراسات لمعرفة أسباب تعثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تحصل على دعم حكومي لتتمكن من لعب دورها، كما توجد هيئة حكومية مملوكة بالكامل للحكومة اليابانية أنشئت سنة 1957 تعيد التأمين على شركات الضمان CGC's و تدفع لها 70% من الخسائر المضمونة في حالة عجز المؤسسات المقترضة على السداد.

ثانيا)الهيئة اليابانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: بدأ مهامهما سنة 1999، و الهدف من إنشائها هو القيام بدور الهيئة التنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن المحاور التالية[13]:

- ✓ دعم المشروعات الناشئة التي تعتبرها اليابان اكتشافا لآفاق جديدة و منبع لصناعات رائدة.
- ✓ توجيه وتمويل المؤسسات من اجل تحديث أساليب العمل و الإنتاج من خلال توفير المساعدات المالية و الخدمات الاستشارية.
- ✓ إنشاء نظام خاص من أجل التأمين عن حالات التعثر و التخلف في سداد القرض وأقساطه.
- ✓ توفير عدد من البرامج التدريبية المختلفة في تسع مواقع بجميع أنحاء اليابان لتنمية الموارد البشرية وتأهيلها.
- ✓ توفير خدمات المعلومات و الدعم الفني اللازم لتحديث المؤسسات من اجل الوصول بمنتجاتها نحو العالمية.
- ✓ توفير برامج وأنظمة خاصة للحماية من الإفلاس الذي قد تتعرض له المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يقوم هذا النظام بتغطية ما يقارب 400 ألف مؤسسة.
- ✓ إتخاذ إجراءات خاصة بالإعفاء الضريبي نذكر منها: الإعفاء من ضريبة الدخل، ضريبة العقارات، تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة، فضلا على إتباع أنظمة ضريبية تشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية.

المحور الثاني: تجارب بعض الدول النامية

1.2.التجربة الكورية (الجنوبية)

عرف الاقتصاد الكوري تطورا كبيرا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، بسبب تغير هيكل الصناعة الكورية نحو الاهتمام المطرد بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي أصبحت تعكس نسبة معتبرة في التوظيف و القيمة المضافة للاقتصاد الكوري.

1.1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كوريا: يتم تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كوريا باستخدام معيار حجم العمالة، رأس المال و حجم المبيعات السنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار قطاع النشاط الاقتصادي الذي تنمي إليه المؤسسة. ولغرض الوقوف بصورة أكثر اشراقة ووضوح على تعريف هذه المؤسسات نورد الجدول التالي.

الجدول رقم(03): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كوريا

قطاع النشاط	المؤسسات المتوسطة		المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المصغرة
	عدد العمال	رقم الأعمال& حجم المبيعات السنوية	عدد العمال	
الصناعات التحويلية	<300 عامل	≤ 8 بليون وون كوري	<50 عامل	<10 عمال
التعدين، البناء، المواصلات	<300 عامل	≤ 8 بليون وون كوري	<50 عامل	<10 عمال
تجارةالتجزئة،الفندقة، الاتصالات...إلخ.	<300 عامل	حجم المبيعات لايتجاوز 30 بليون وون كوري	<10 عمال	<05 عمال
الصيد البحري، المزارع و المشاتل، الغابات	<200 عامل	حجم المبيعات لايتجاوز 20 بليون وون كوري	<10 عمال	<05 عمال
باقي الخدمات	<50عامل	حجم المبيعات لايتجاوز 05 بليون وون كوري	<10 عمال	<05 عمال

Source : Junsok Yank(2009), **Small and Medium Entreprises(SME)Adjustements to information Technology(IT) in Trade Facilitation : The South Korean Expérience**, Asia-Pasific Research and Training Network on Trade working paper Séries, No61, January, p 05.

2.1.2.واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا

وفقا لإحصائيات سنة 2006، يوجد في كوريا ما يعادل 03 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة، تمثل مانسبته 99.9% من مجموع المؤسسات العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية، و تشغل نحو مايقارب 10.9 مليون عامل أي مايعادل 87.5%من مجموع القوى العاملة في كوريا، وتبلغ نسبة مساهمهافي الصادرات 31.9%من مجموع الصادرات الكورية[14].

و الجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل 99.4%من مجموع المؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية، بنسبة مساهمة تقدر ب52.8 %من إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن هذا القطاع، أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فتقدر نسبة التوظيف في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يعادل90%من مجموع القوى العاملة في هذا

القطاع، في حين تشكل هذه المؤسسات ما نسبته 99.9%في قطاعي التجارة و الفندقة، و مساهمة في التوظيف بنسبة 93.6% و97.3%على التوالي حسب إحصائيات سنة 2003[15].

3.1.2. الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كوريا:

مع مطلع الثمانينات انتهجت الحكومة الكورية سياسة مركزة لتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التعديل الهيكلي و التحول نحو الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية، حيث عملت على تحويل الإتجاه العام للسياسة الصناعية من الدعم الخاص لبعض الصناعات إلى سياسة الدعم الوظيفي، مؤكدة بذلك على أهمية التطوير التكنولوجي و إقامة المؤسسات الجديدة ذات القاعدة التكنولوجية.

أولا) الهيئات المشرفة: في سنة 1979 أنشأت هيئة دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة تساعد الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية هذه المؤسسات من أهدافها نذكر [16]

- ✓ تحديث وسائل الإنتاج، وتقوية الأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ إنشاء المدن الصناعية للصناعات الصغيرة، وإقامة العديد من المجمعات الصناعية بها.

كما قامت الحكومة الكورية بإصدار عدة قوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات نذكر من بينها:

- ✓ قانون تعزيز صفقات التعاقد من الباطن الصادر سنة 1978.
- ✓ قانون تشجيع شراء منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر سنة 1981، لغرض تامين التشغيل الدائم لهذه المؤسسات.
- ✓ برنامج الدعم المخصص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعتمد سنة 1983، و الذي بموجبه يتم كل سنة اختيار 1000 مؤسسة واعدة و التي لها إمكانيات جيدة للتطوير و تقدم لها مختلف الحوافز و التسهيلات الائتمانية و تولي بالمزيد من العناية والرعاية.
- ✓ قانون دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر سنة 1986، و الهدف منه دعم المؤسسات الجديدة المستثمرة في الصناعات عالية المخاطر.

ثانيا) هيئات الدعم المالي: تم إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1961 يهدف إلى تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المؤسسات، كما يقدم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية كمنهاج لتنفيذ رسالته في تنمية مؤسسات الصناعات الصغيرة، إضافة إلى ذلك قامت الحكمة الكورية بإنشاء صندوق ضمان القروض الكوري سنة 1976، وكذا الصندوق الكوري لضمان القروض لدعم تطوير تكنولوجيا جديدة سنة 1986 .

ثالث) هيئات الدعم التسويقي: في إطار سعيها لفتح الأسواق الخارجية أمام منتجات الصناعات الصغيرة، قامت الحكومة الكورية بإجراءات عديدة منها:

- ✓ إنشاء الوكالة الكورية لتشجيع التجارة و الاستثمارKoTRAسنة 1964 لتنمية الصادرات الكورية وإعداد البحوث التسويقية وتقديم جميع المعلومات لمؤسسات الصناعية الصغيرة.
- ✓ إنشاء برنامج المساعد لإيجاد أسواق جديدة للمنتجات ذات القاعدة التكنولوجية، حيث تقوم بموجبه المؤسسات العامة بتكليف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطوير تكنولوجيا جديدة مع التأكيد على شراء هذه المنتجات لفترة معينة إلى غاية إيجاد السوق المناسب لمنتجاتها.
- ✓ تكليف السفارات الكورية عبر مختلف أنحاء العالم مسؤولية الترويج لمختلف السلع الكورية في جميع الدول.

رابعا) سياسات تشجيع الإبداع و الابتكار: عملت الحكومة الكورية على استحداث برامج لتعزيز التعاون بين الصناعات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الأكاديمية من خلال اتخاذ تدابير عديدة من بينها[17]:

- ✓ مساعدة الحكومة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل يمكنها من الانتفاع من قدرات العاملين في مركز البحث و التطوير و استخدام التسهيلات الائتمانية المتوفرة في الجامعات و مراكز البحث
- ✓ تشجيع المشاريع الجدية على الاستفادة من حاضنات الأعمال خلال مرحلة الانطلاق لرفع الكفاءة و قدرة العنصر البشري و اكتساب الخبرات و المعارف اللازمة.
- ✓ تشجيع الباحثين و أساتذة الجامعات على المبادرة بإقامة مشاريع جديدة.
- ✓ استحداث برنامج INNO-BIZالذي يجمع بين الابتكار مع الأعمال و الهدف منه هو تقوية و تعزيز دور الشركات الرائدة في الابتكار.

إلى جانب هذه الأطر التنظيمية منحت الحكومة الكورية حوافز وإعفاءات ضريبية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت فيما يلي[18]:

- ✓ إعفاءات ضريبية للمؤسسات الصغيرة من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تأسيسها وإعفائها من 50% من الضرائب لمدة سنتين.
- ✓ تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة، حيث توجد أنواع معينة من الدخول لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي منها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية، الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد وادخار التكنولوجيا.
- ✓ الائتمان الضريبي، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي، مثل الاستثمار في التكنولوجيا و تنمية الموارد و إدخال التكنولوجيا الجديدة والخدمات الفنية.
- ✓ الاحتياطيات، وينظر لها على أنها حسابات مصروفات بالنسبة للضرائب ، مثل احتياطي الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير التكنولوجيا، تغطية خسائر التصدير وخسائر الاستثمار الأجنبي.
- ✓ الإعفاء الجمركي التام بنسبة 80% لجميع المعدات والتجهيزات المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية، أو لإدارة البحوث والتطوير في المؤسسات الصناعية.
- ✓ إعفاء العينات المستوردة للاستعمال في تصنيع منتج أو تكنولوجيا جديدة من ضريبة الاستهلاك الخاصة.

2.2.التجربة المصرية

تعد التجربة المصرية في مجال تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أنجح التجارب العربية بالرغم من حداثتها نسبيا، وترجع نقطة البداية في برنامج الحكومة المصرية للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سنة1991 حينما أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية.

1.2.2.تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مصر: يوجد في مصر ما يقارب 27 تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جله يركز على معيار عدد العمال، وفيما يلي تعريف وزارة المالية والذي يفرق بين قطاعات الصناعة و البناء و قطاع الخدمات والتجارة و فقا لما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مصر

المعيار / القطاع	العمالة	الأصول الثابتة (ماعدا الأراضي و المباني)	المبيعات (جنيه مصري)
التصنيع و التشييد			
✓ المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 04	25.000	100.000
✓ المؤسسة الصغيرة	من 05 إلى 49	5.000.000	10.000.000
✓ المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 99	10.000.000	20.000.000
الخدمات و التجارة			
✓ المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 04	25.000	100.000
✓ المؤسسة الصغيرة	من 05 إلى 09	500.000	1000.000
✓ المؤسسة المتوسطة	من 10 إلى 19	2.000.000	4000.000

المصدر: تقرير وزارة المالية(2004)، **تطبيق تجربة رأس المال المخاطر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،ص43.

2.2.2.واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر ومميزاتها

تشير الإحصائيات المستقاة من وزارة الاقتصاد المصرية لسنة 2003 إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل 90% من مجموع عدد المؤسسات. ويغطي مانسبة 66% من القوى العاملة فيها ، كما تنتج 80% من القيمة الصناعية من الدخل الوطني ، مع العلم أن حجم المؤسسات الصناعية الخاصة غير المسجلة قدر ب54% من مجموع المؤسسات الصناعية الخاصة نتيجة للمعوقات والقيود المترتبة على التسجيل ، وتبعا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005 فقد بلغ مجموع الإنتاج الصناعي في مصر حوالي 23734 مليون دولار بنسبة 24.8% من الناتج المحلي وبلغت نسبة مساهمة هذه المؤسسات في هذا الناتج40 % ، إما فيما يتعلق بالصادرات فقد قدرت نسبة مساهمة هذه المؤسسات 40.6% من مجموع صادرات القطاع الصناعي، في حين قدرت وارداتها ما نسبته 16% من مجموع الواردات.

3.2.2. البرامج والمساعدات المقدمة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة:

تتعدد البرامج والمساعدات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر على النحو التالي[19]:

أولا)المساعدات في مجال التمويل: تقدم بعض الهيئات ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددا من المساعدات في مجال التمويل منها:

- **بنك التنمية الصناعية**
- **شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أنشأت سنة 1989 بمساهمة 09 بنوك تجارية وشركة تأمين مصرية وظيفة هذه الشركة ضمان نسبة 50% من الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة الأنشطة الاقتصادية.
- **جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين**
- **الصندوق الاجتماعي للتنمية:** أنشأ هذا الصندوق سنة 1991 بغرض تعبئة تنمية الموارد البشرية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية اضافة لدوره كشبكة أمان اجتماعية تعمل على تخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المصري والحد من مشكلة البطالة.يقدم الصندوق مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دوره الدائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها[20] :

- ✓ برنامج الحاضنات الصناعية، وحاضنات الأعمال، ويعمل على توفير المناخ الملائم لقيام نشاط صناعي وتقديم رعاية و التأهيل.
- ✓ برنامج مركز لتنمية الأعمال الصغيرة، برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها
- ✓ برنامج المجمعات والأحياء الصناعية وذلك بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي
- ✓ برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة، اضافة إلى برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري .

- **جمعية رجال الأعمال : (اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال)** تتلخص أهداف اللجنة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مداخليها ، ومساندتها في التحول من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي والمساهمة في حل مشاكل البطالة ، إضافة إلى تقديم التسهيلات المالية ومنح القروض قصيرةوطويلة الأجل ، ويراعى في منح القروض أن يكون حجمه متوافقا مع نوعية العمل ، وأن يتم منحه في الوقت المناسب وبفائدة مناسبة وقد قدمت هذه اللجنة حتى عام 2000 خدمات لحوالي 60 ألف مشروع ،وقد قدر إجمالي القروض المقدمة حوالي 125 مليون دولار أمريكي[21]:

ثانيا)المساعدات المقدمة في مجال التسويق والعمالة: يلعب بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية دورا بارزا في مجال التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يشتركان بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية والمحلية لعرض منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يقرضها البنك لتسويقها وفتح

الأسواق الخارجية أمامها، وإتاحة الفرصة لأصحابها لحضور هذه المعارض وتبادل الخبرات والمعلومات والإحاطة بأحدث ما يقدمه العلم من تكنولوجيا، ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم العون للمصدرين الجدد فيما يخص الإجراءات المطلوبة، وتعريفهم بالقواعد الثانية والتدريب على أساليب العرض والبيع والتصدير، إلى جانب ما سبق ذكره يتولى الصندوق تدريب وتأهيل وإعداد الكوادر البشرية في ثلاثة محاور هي[22]:

- ✓ أصحاب المؤسسات الصغيرة والعاملون فيها والمروجون
- ✓ الخبرات الفنية المسؤولة عن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات العامة والخاصة
- ✓ المشرفون والمنظمون والمسؤولون عن المشروعات الصغيرة ، إذ يتعامل الصندوق مع أكثر من 120 وكالة منفذة، وجهة وسيطة لتنفيذ مشروعاته

والجدير بالذكر أن المساعدات المقدمة للعمالة في مصر لا تقتصر على التدريس فقط ، وإنما تتعدى ذلك لتشمل المساعدات في مجال التأمين الاجتماعي الذي يغطي جميع الأحجام المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: الدروس المستقاة من التجارب السابقة

استقراءا للتجارب السابقة للدول المتقدمة والنامية، يتضح جليا أن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تفوق تلك المكاسب التي تم الحصول عليها من المؤسسات الكبيرة، إذا ما نالت ما تستحقه من اهتمام ورعاية، ضمن خطط وبرامج النمو والتنمية الاقتصادية إذ يلاحظ إن الدول المعروفة حاليا بالدول الصناعية المتقدمة اعتمدت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل الأولى للنمو الاقتصادية، وخير دليل على ذلك التجربة اليابانية التي تحققت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم معتمدة على الدور المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلوغ معدلات عالية للنمو الاقتصادي ، عن طريق إقامة قاعدة عريضة من الصناعات المستقلة والمغذية للصناعات الكبيرة، إن إجراء مقارنة بين تجارب الدول المتقدمة والنامية من حيث الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلنا نقف أمام النقاط التالية:

3.1. من حيث التعريف

استقراءا للتعريف السابقة ، نخلص إلى غياب إجماع أكاديمي ودولي حول تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ولاسيما أن هناك مجموعة من المؤشرات على تعريف ذلك منها طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدول، اختلاف وتباين المعايير المستخدمة لتحديد طبيعة المؤسسة أهي صغيرة أم كبيرة أم متوسطة. فضلا على أن جل هذه التعاريف استخدمت معايير كمية. من هنا ينبغي عدم النظر إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى كل دولة على أنه قضية معقدة و صعبة المنال، ولا يجب النظر إلى تعدد و تباين التعاريف بين الدول المتقدمة و الدول النامية على أنه ظاهرة سلبية، لأن هذا التباين والتنوع يعطي فرصة لمختلف الدول في اختيار التعريف المناسب لظروفها و استراتيجياتها التنموية، وتوجهاتها المستقبلية من خلال تحديد المؤسسات التي هي محل دعم ورعاية، مع ضرورة أن يكون هذا التعريف ملائما للغرض الذي وضع من أجله و بسيطا في مفهومه و مرنا عند التطبيق.

ومهما يكن من الأمر فإن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبارحجم المؤسسةالذي يضعها وفقا لظروف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ضمن إطار المؤسسات المحتاجة للدعم و الرعاية الحكومية، و تنشأ هذه الحاجة من عدم القدرة على توفير مختلف أشكال الدعم المالي و الفني من الموارد الذاتية بسبب صغر الحجم.

2.3.من حيث الأجهزة والهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ) ايطاليا: تتظافر جهود العديد من الهيئات الرسمية وشبه الرسمية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها وزارة الصناعة ووزارة الجامعات ووزارة التجارة الخارجية بالإضافة إلى غرف التجارة الايطالية ومعهد تطوير الصناعة، والاتحاد الايطالي للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

ب) اليابان: في اليابان يوجد القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اليابانية الصادر سنة 1963 و المعدل سنة 1999الذي يهدف إلى تشجيع نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويمثل هذه المؤسسات وزير مختص ، كما تتولى الهيئة اليابانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةمهمة تنمية و تطوير هذه المؤسسات، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الحكومية وشبه الحكومية التي تهتم بالتخطيط والتنفيذ والتي تتوافر على المستويين الوطني والإقليمي، وحتى على مستوى المدن والمناطق الرئيسية لدعم وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل متكامل[23].

د) كوريا الجنوبية: توجد في كوريا هيئة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة الحكومة الكورية في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية الصناعات الصغيرة ولمتوسطة، بالإضافة إلى سلسلة من البرامج التي تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة التي لها إمكانات واعدة في مجال التطوير و الابتكار ، وكذا البرامج التدريبية المخصصة لتأهيل والرفع من كفاءة العنصر البشري.

و) مصر : يوجد في مصر قانون رقم 141 الصادر سنة 2004 المسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة ويشرف على هذه المؤسسات وزارة التجارة الخارجية وكذا وزارة المالية التي تتكفل يوضع الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات تطويرها بالإضافة إلى بعض الهيئات والمنظمات الرسمية وشبة الرسمية.

مما سبق يتضح أن المنظمات ذات الصلة توفر مناخا مدعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذ يلاحظ أن التركيز ينصب أساسا على المساعدات التي تقدمها هذه الهيئات ، حيث يتم تصنيف المساعدات في ضوء احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم يلي ذلك تحديد الهيئات التي يقوم بتقديمها .

3.3.من حيث التمويل

أ) ايطاليا: تتوفر ايطاليا على مؤسستين عامتين تتخصصان في تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما : ميديوكريدي سنترالية والمؤسسة المالية لتنمية المؤسسات الايطالية خارج البلاد SIMST بالإضافة إلى الصندوق الأوروبي للاستثمار.

ب) اليابان: تتعدد مصادر التمويل من البنوك التجارية ، مؤسسات تمويل الأعمال الصغيرة وبنك shokochukin، و الهيئة القومية للتمويل إضافة إلى مؤسسات ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يوجد منها 52 فرعا في اليابان.

د) كوريا الجنوبية، تقدم الحكومة الكورية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق بنك متخصص في تمويل هذه المؤسسات ، كما تتيح الحكومة القروض المدعمة للبنوك، ويتم استثمارها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دعم أسعار الفائدة على هذه القروض بمنح أسعار فائدة تفضيلية، إضافة إلى صندوق ضمان القروض الكوري ، وكذا الصندوق الكوري لضمان القروض لدعم تطوير تكنولوجيا جديدة.

و) مصر: يعتبر بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية من أهم الجهات المختصة في تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصرإضافة إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال والتي تتولى تقديم منح تسهيلات مالية ومنح قروض قصيرة وطويلة الأجل وبأسعار فائدة مناسبة، الشركة المصرية لضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي تعمل على تشجيع البنوك على تقديم الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الضمانات الكافية .

مما سبق نستخلص إن التشريعات و التسهيلات المتمثلة في المساعدات والبرامج المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر مناخا مدعما لهذه المؤسسات وبدرجات متفاوتة نتيجة لتنوعها وتحديثها وتخطيطها على مستوى مركزي ، كما تتميز هذه التجارب بميزتين على درجة كبيرة من أهمية وهما:

- الاهتمام بتحديد مصدر تمويل دائم للمساعدات والبرامج المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر احد مقومات نجاح واستمرار هذه المساعدات والبرامج.
- تحديد المساعدات والبرامج المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم في ضوء استقصاءات دورية وفي ضوء التقاء أصحاب المؤسسات بالممولين ومن ثم تصبح هذه المؤسسات أداة حقيقية لهذه المؤسسات.

4.3. التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالمؤسسات الكبرى والإعفاءات الضريبية

أ) إيطاليا: تم إقامة تعاون وثيق بين المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعد الأولى مصدر معلومات للثانية وهنا تحفز الحكومة الايطالية المؤسسات الكبرى لوضع المعلومات الفنية والتسويقية والإدارية تحت تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى لا تتعثر، إضافة إلى دور مركز المعلومات الأوربية الذي يوفر المعلومات حول تمويل المشاريع الاستثمارية وفق القوانين الأوربية أما فيما يتعلق بالحوافز الضريبية فتشمل الخصم الضريبي، تخفيض الضمان الاجتماعي ..إلخ.

ب) اليابان: يعد قانون 1963المتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المعدل سنة 1999 منهج أساسي يحث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاتحاد فيما بينها والعمل في مجموعات كل في تخصصه للحصول على

التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة وهو ما انعكس ايجابيا على الإنتاج للشركات الكبيرة حيث اعتمدت أكثر على إنتاج وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يعرف بنظام التصنيع من الباطن، أما فيما يخص الإعفاءات الضريبية فقد قامت اليابان بتقديم إعفاءات ضريبية تشمل الضرائب العقارات والدخل ... الخ

د) **كوريا**:يوجد في كوريا قانون سنة 1978 و المتعلق بتعزيز نظام التعاقد من الباطن، وكذا قانون 1981 المتعلق بدعم شراء منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغية المحافظة على استمرارية نشاطها، وكذا قانون سنة 1986 الذي يرمي إلى دعم المؤسسات الناشئة المستثمرة في الصناعات عالية المخاطر سمحت الحكومة الكورية للمستوردين باستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة دون القيود من الرسوم الجمركية ، كما تم تخفيض الضرائب المباشرة على الدخول الناشئة عن التصدير بنسبة 50%.

و) **مصر**: يتضح في مصر الفجوة الكبيرة بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن نجد الأولى تفضل الاعتماد على استيراد ما تحتاج إليه من مكونات بدل من الاستعانة بهذه المكونات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي لا يوجد تكامل أو تعاون مشترك بينهما، أما فيما يخص الضرائب فتعدد الضرائب التي يريدها أصحابها سواء كانت ضريبة على الأرباح تجارية أو صناعية، مع إعفاء المؤسسات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية من الضريبة على الأرباح التجارية لمدة 10 سنوات وعموما لا تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس المزايا الضريبية التي تتمتع بها المؤسسات الكبرى.

خلاصة

بمقارنة عوامل نجاح التجارب السابقة، نلاحظ وجود تشابه بين عوامل نجاحها في هذه الدول تقريبا وذلك من حيث النوعية باستثناء التجربة المصرية فأساس إقامة ومساعدة هذه المؤسسات متوافرة على المستوى الوطني لهذه التجارب فقط، الاختلاف بينهما يرجع إلى درجة نضوج واكتمال هذه الأساسيات فعوامل البيئة الخارجية المحيطة توفر مناخا خارجيا مدعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تحدد الجوانب التنظيمية المتعلقة بها بشكل متكامل ومنسق. وعليه يجوز لنا القول بأن نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك الدول يرجع لعدة عوامل منها:

- ✓ عدم اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيان مستقل بذاته، بل هي مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة يتم فيها التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات
- ✓ تمييز السياسات النامية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية وايلاء العناصر الكافية لها من طرف الجهات الحكومية وغير الحكومية
- ✓ الاهتمام بالجانب التشريعي لهيئة تساعد على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز البحث العلمي المرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن توفير التدريب اللازم للعاملين بهذه المؤسسات.

قائمة الهوامش

1. **http:\\europa.eu.int\comm\entreprise**
   Commission recommendation 2003/361/EC of 6 Mai 2003 conceming the definition of micro, small and medium-sized enterprise
2. اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا(2004)، **البرامج المالية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة في بلدان الأعضاء في الاسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 21.
3. وائل ناصر أبو دلبوح(2006)، **أثر التمويل الخارجي و ضماناته على تأسيس ونجاح المنشآت الصغيرة و المتوسطة، دراسة ميدانية للتجربة الأخيرة للقطاع الصناعي الأردني**، دكتوراه فلسفة غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 101.
4. **http://www.unido.org**

Unido, A Comparative Analysis of SME Strategies, policies and programmes in central European initiative

5. اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا(2004)، **مرجع سابق**، ص 25
6. نفسه، ص 27
7. نفسة ص 29
8. وائل ناصر أبو دلبوح(2006)، **مرجع سابق**، ص 102.
9. ابراهيم بن صالح القرناس(2002)، **التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة**، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو أيام 21-25 جانفي.
10. محمد لبيب عنبه(2006)، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء في بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جمهورية مصر العربية، ص 220.
11. عبد الحميد بدر الدين(2002)، **المشروعات الصغيرة :الواقع و المرتجى**، مركز المعلومات و الإبحاث، الكويت، ص 54.
12. فاطمة جلال السيد(1994)، **دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية، دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة في مصر**، ماجسير غير منشورة، جامعة عين شمس القاهرة، ص 53.
13. www.adhwaa.org
    تجارب دولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة
14. Junsok Yank(2009), **Small and Medium Entreprises(SME)Adjustments to information Technology(IT) in Trade Facilitation : The South KoreanExpérience**, Asia-PacificResearch and Training Network on Trade workingpaperSéries, No61, January, p 05.
15. http://www.myqalqilia.com
    سمير زهير الصوص(2011)، **التنمية الصناعية و تغير دور المنشآت الصغيرة و المتوسطة**، وزارة الاقتصاد الوطني فلسطين.
16. سامي حاتم عفيفي(1992)، **المجتمعات الجدبدة طريق للتنمية الاقتصادية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 261.
17. http://www.myqalqilia.com
    سمير زهير الصوص(2011)، **التنمية الصناعية و تغير دور المنشآت الصغيرة و المتوسطة**، وزارة الاقتصاد الوطني فلسطين.
18. حسين عبد المطلب الأسرج(2006)، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد الأول، القاهرة، ص 10.
19. محمد لبيب عنبه(2006)، **مرجع سابق** ، ص 236.
20. عبد العزيز جميل مخيمير، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم(2005)، **دور الصناعت الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية"بحوث ودراسات"، جمهورية مصر العربية، ص77.
21. حسان خضر(2002)، **تنمية المشاريع الصغيرة**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 10
22. محمد لبيب عنبه(2006)، **مرجع سابق** ، ص 241.
23. هالة محمد لبيب عنبه(1995)، **نموذج لقياس نجاح المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية–دراسة مقارنة**– دكتوراه فلسفة غير منشورة، القاهرة، ص100.